Distribution: Restricted | EB 2003/80/R.7 | 26 November 2003
Original: English | البند 7 (أ) (i) من جدول الأعمال | Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الثمانون

روما، 17–18 ديسمبر/كانون الأول 2003

تقرير الدورة الثالثة الخاصة للجنة التقييم

1 - تحتوي هذه الوثيقة على المداولات التي دارت في لجنة التقييم أثناء دورتها الثالثة الخاصة في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2003. وكان من بين بنود جدول أعمال الدورة: (أ) برنامج عمل وميزانية مكتب التقييم لعام 2004؛ (ب) تقرير (تقارير) رئيس لجنة التقييم إلى المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2003؛ (ج) مسائل أخرى.

2 - **برنامج عمل وميزانية مكتب التقييم لعام** 2004. ناقشت اللجنة أول وثيقة شاملة[1] عن برنامج عمل وميزانية مكتب التقييم لعام 2004، وهي الوثيقة التي أعدها المكتب بصورة مستقلة بعد موافقة المجلس التنفيذي على سياسات التقييم في الصندوق في دورته التي عقدها في شهر أبريل/نيسان 2003. وكان الهدف العام للدورة بالنسبة لهذا البند هو: (أ) تزويد اللجنة بعرض عام لبرنامج عمل وميزانية مكتب التقييم لعام 2004؛ (ب) مناقشة المسائل الرئيسية المتعلقة ببرنامج عمل وميزانية مكتب التقييم لعام 2004 مع أعضاء اللجنة، حتى يمكن الاستفادة من توجيهات اللجنة قبل إعداد التقرير النهائي للمكتب، الذي سيعرض على المكتب التنفيذي في شهر ديسمبر/كانون الأول للموافقة عليه، وذلك طبقا لنصوص سياسات التقييم.

[1] يمكن الاطلاع على الوثيقة (EC 2003/S3/W.P.2) على موقع الصندوق على شبكة الانترنت في القسم الخاص بلجنة التقييم.

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

3 - وافقت اللجنة على المجالات والأهداف التي لها أولويتها، وهي: (أ) أعمال التقييم التي طلبها المجلس التنفيذي ولجنة التقييم و/أو تلك المدرجة في تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق؛ (ب) القيام بعمليات تقييم مختارة على مستوى الصندوق، وتقييم البرامج القطرية، وعمليات تقييم مواضيعية، وعمليات تقييم للمشروعات؛ (ج) مواصلة تطوير منهجية التقييم، كما وافقت اللجنة على برنامج العمل المقترح واحتياجات مكتب التقييم من الموارد البشرية والمالية في عام 2004. وبشكل عام، أوصت اللجنة بأن يواصل المكتب، في عام 2004 وما بعده، تعزيز عمله، وأن يستنبط لنفسه برنامج عمل ذي مجال وحجم واقعيين.

4 - وافقت اللجنة على قائمة عمليات التقييم المقترحة لعام 2004 في الملحق الأول بالوثيقة المطروحة. ولاحظت أن هذه العمليات قد اختيرت على أساس مجموعة متناسقة من المعايير التي وضعها مكتب التقييم، والواردة في الملحق الخامس بالوثيقة، وبصورة أكثر تحديدا – وبناء على اقتراح من مكتب التقييم – دُعيت اللجنة إلى إصدار توصيتها بشأن موضوع التقييم على مستوى الصندوق الذي سيجريه مكتب التقييم في عام 2004. وعقب المناقشات التي جرت في الدورة، أوصت اللجنة مكتب التقييم بأن يجري التقييم على مستوى الصندوق حول البرنامج الرائد للإشراف المباشر في العام القادم، حيث إن ذلك سيعطي الأعضاء في النهاية تحليلا عاما وصورة لطرائق الصندوق في الإشراف[2]. كما طلبت اللجنة من مكتب التقييم أن يضع خطة لإجراء التقييم على مستوى الصندوق حول نهج الصندوق في تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في عام 2005.

5 - وفيما يتعلق بتطوير منهجية التقييم، أبرزت اللجنة حاجة مكتب التقييم إلى أن يخصص موارد لتدريب الموظفين والاستشاريين، وكذلك توعية موظفي المشروعات المعنيين باستخدام الأطر المنهجية في تقييم المشروعات. كما طلبت اللجنة إيضاحا حول الكيفية التي سيجري بها مكتب التقييم تقديرات ذاتية للمشروعات التي يدعمها الصندوق في إطار أعمال التقييم المستقلة، وحصلت اللجنة بالفعل على هذا الإيضاح. وأعربت اللجنة عن رغبتها في أن تناقش في عام 2004 منهجية تقييم البرامج القطرية، وهي المنهجية التي يعدها مكتب التقييم في الوقت الحاضر.

6 - ناقشت اللجنة بناء على طلب المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2003، ضرورة مراجعة لائحتها الداخلية واختصاصاتها في عام 2004، وعندما تعرضت اللجنة لهذا الموضوع تحت بند "مسائل أخرى" من جدول أعمالها (أنظر الفقرة 11)، وضعت خطة لهذه المهمة. فتم الاتفاق على أن تعقد لجنة التقييم دورة خاصة في أوائل عام 2004 لتحديد أهم المسائل المتعلقة باللائحة الداخلية للجنة واختصاصاتها على أن يساعد مكتب التقييم بإعداد اقتراح مكتوب يعرض على اللجنة في اجتماعها التالي المقرر في أبريل/نيسان 2004. وبناء على ذلك، سيقوم مكتب التقييم بمراجعة الوثيقة وإعداد اقتراح جديد لعرضه على اللجنة في دورة شهر سبتمبر/أيلول 2004. أما الاقتراح النهائي فسيعرض على المجلس التنفيذي لإقراره في دورة ديسمبر/كانون الأول 2004.

7 - لاحظت اللجنة أن مكتب التقييم سيساهم وسيراقب تنفيذ عدد من ترتيبات التنفيذ والتنظيم الداخلية اللازمة لتنفيذ سياسات التقييم بسهولة. كما رحبت اللجنة بأن هذه الترتيبات تم تلخيصها في نشرة رئيس الصندوق التي ستصدر قريبا

[2] ستناقش اللجنة "التقييم على مستوى الصندوق" بالنسبة لعمليات الإشراف عن طريق مؤسسات متعاونة، وذلك في الدورة التي ستعقدها في ديسمبر/كانون الأول عام 2003.

وستوزع على جميع العاملين كما جرت العادة. وأبرزت اللجنة أهمية هذه النشرة باعتبارها وسيلة توضح للعاملين الترتيبات التي تحكم العلاقات بين مكتب التقييم وغيره من الوحدات التنظيمية في الصندوق بعد الموافقة على سياسات التقييم الجديدة. وطلبت اللجنة من الصندوق أن يوزع هذه النشرة على أعضاء المجلس التنفيذي كوثيقة إعلامية.

8 - وافقت اللجنة بشكل عام، على مستوى الميزانية المقترح وعناصرها المختلفة. وعند طرح الميزانية، طلبت اللجنة من مكتب التقييم أن يعرض تصورا شاملا للميزانية للموافقة عليه في شهر ديسمبر/كانون الأول 2003. وهذا يعني أن يحتوي الاقتراح النهائي في نفس الجدول، مقارنة بين الميزانية الأصلية لمكتب التقييم التي وافق عليها مجلس المحافظين في فبراير/شباط 2003 والميزانية المعدلة في أكتوبر/تشرين الأول 2003 التي تراعي التغير الذي حدث في قيمة الدولار الأمريكي مقابل اليورو. إذ أن ذلك يسهل فهم المستوى المقترح لميزانية عام 2004. كما طلبت اللجنة من مكتب التقييم أن يدرج معلومات في جدول الميزانية المشار إليه آنفا عن المبالغ التي تم تدبيرها لمنح المساعدات التقنية في عام 2003، ومؤشرا عن ميزانية التقييم الخارجي المستقل التي يديرها مكتب التقييم (والتي وافق عليها المجلس التنفيذي بالفعل في سبتمبر/أيلول 2003). وأخيرا، وافقت اللجنة على تخصيص المبالغ لحالات الطوارئ التي أدرجها مكتب التقييم في الميزانية المقدمة لعام 2004 بعد التشاور مع مكتب المراقب المالي.

9 - ناقشت اللجنة احتياجات مكتب التقييم من الموارد البشرية في عام 2004. ووافقت على عملية إعادة التخطيط المقترحة للموارد البشرية الموجودة في المكتب حتى يمكنه تنفيذ سياسات التقييم. ووافقت اللجنة بشكل خاص، على التوصية الصادرة عن مكتب التقييم بعد التشاور مع مكتب الموارد البشرية في الصندوق، بأن يكون الحد الأدنى للدرجة التي تعرض على موظفي التقييم هي (ف-3)، وأن تكون درجة (ف-5)، هي الحد الأقصى الذي يصلون إليه في عملهم بالمكتب. ووافقت اللجنة أيضا، على الاقتراح الخاص بترفيع درجة كبير موظفي التقييم في المكتب إلى مستوى نائب مدير، وهو ما رأت اللجنة أن هناك حاجة ماسة إليه. بل إن بعض الأعضاء كان لديهم في الواقع، انطباع بأن هذه الوظيفة موجودة بالفعل في مكتب التقييم، وأقرت اللجنة بأن هذا الترفيع مطلوب ليعكس التغييرات الكبيرة التي طرأت على توصيف وظائف الموظفين المعنيين بسبب زيادة الطلب على خدمات مكتب التقييم بشكل عام، وعلى مديره بشكل خاص لكي يقوموا بمهمة التقييم المستقل في الصندوق. ولاحظت اللجنة أن جميع الاقتراحات الخاصة بإعادة تنظيم الموارد البشرية في مكتب التقييم لن يكون لها أي تأثير على العدد الإجمالي للعاملين في المكتب.

10 - **تقرير (تقارير) رئيس لجنة التقييم في دورة المجلس التنفيذي المنعقدة في ديسمبر/كانون الأول** 2003. استذكر رئيس اللجنة – في إطار هذا البند – أن بعض أعضاء المجلس التنفيذي كانوا قد أعلنوا في سبتمبر/أيلول 2003 أنه لم يكن لديهم وقت كاف لمراجعة تقرير رئيس لجنة التقييم عن دورتها الرابعة والثلاثين التي عقدت في 5 سبتمبر/أيلول. وعند الموافقة على التقرير المذكور، دعا رئيس المجلس التنفيذي الأعضاء إلى تقديم أية تعقيبات لهم بعد دورة المجلس في شهر سبتمبر/أيلول. كما طلب المجلس من لجنة التقييم النظر في أية تعليقات محتملة في دورتها التالية. وبالنسبة لهذا البند، أعلن رئيس اللجنة أنه لم يتلق أية تعليقات كتابية على تقرير الرئيس عن الدورة الرابعة والثلاثين. وإن لم تصل أية تعليقات قبل دورة اللجنة في ديسمبر/كانون الأول على التقرير المقدم إلى المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول 2003، يمكن اعتبار هذا التقرير تقريرا نهائيا.

11 - **مسائل أخرى:** أدرجت ثلاثة موضوعات تحت هذا البند من جدول الأعمال، هي: (أ) اقتراح من مكتب التقييم بإبلاغ المجلس التنفيذي بوجود تقارير تقييم ذات صلة للعرض على المجلس؛ (ب) الزيارة الميدانية التي ستقوم بها لجنة التقييم إلى إندونيسيا عام 2004؛ (ج) مراجعة اللائحة الداخلية للجنة واختصاصاتها. وقد تناولت القرارات التي اتخذتها اللجنة بشأن البند (ج) في الفقرة 6. وبالنسبة للبند (أ)، وافقت اللجنة على اقتراح مقدم من مكتب التقييم بأن يخطر المكتب جميع أعضاء المجلس التنفيذي كتابة قبل أي دورة من دورات المجلس بوجود تقارير تقييم ذات صلة عن الموضوعات المدرجة في جدول أعمال المجلس. ويعتبر هذا الاقتراح توسيعا للقرار الذي اتخذه المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2002، بأن يتلقى – كلما كان ذلك ممكنا، اتفاقية نقطة الإنجاز الخاصة بتقييم البرامج القطرية، لكي يناقش المجلس وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم مكتب التقييم بإرسال تقارير التقييم هذه إلى المجلس كوثائق معلومات أساسية. وبالنسبة للبند (ب) أعربت اللجنة عن تقديرها لحكومة إندونيسيا على دعوتها للمشاركة في حلقة عمل المائدة المستديرة القطرية حول تقييم البرامج القطرية، ولزيارة بعض المشروعات المختارة التي يدعمها الصندوق في إندونيسيا، وقد أعرب الأعضاء عن رغبتهم في المشاركة في هذا الحدث، وطلبوا من مكتب التقييم البدء في التحضير لهذه الزيارة الميدانية، التي ينتظر أن تتم على الأرجح – بناء على ارتباطات أعضاء اللجنة مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومع برنامج الأغذية العالمي – في شهر مارس/آذار 2004.